العدد الثاني 2017

المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

رقم مخصص

للتحكيم التجاري الدولي

التحكيم التجاري الدولي والإشكالات التي يثيرها

ردمد: 2437-835

CRJJ

Numéro 2-2017

Revue algérienne
Droit et Justice

Numéro consacré à

l'arbitrage commercial international

ISSN : 2437-835

L'arbitrage commercial international et les problématiques qu'il soulève

CRJJ

المجلة الجزائرية للقانون والعدالة
منشورات
مركز البحوث القانونية و القضائية

مدير المجلة:
الدكتور أحمد الشافعي، المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

اللجنة العلمية:
أ.د. روسطان مهدي، أستاذ مبرّز في القانون العام، مدير معهد الدراسات السياسية، إكس آن بروفانس، فرنسا.
أ.د. جاك كوماي،المدرسة العليا للأساتذة بكاشان، فرنسا.
أ.د. جانْ سِلفستْرْ بيرْجي، أستاذ بجامعة جان مولان، ليون3 فرقة القانون الدولي والأوربي والمقارن، الشبكة الجامعية الاوربية، فرنسا.
د. أحمد مجحودة، محامي، الرئيس الأول للمحكمة العليا سابقا.
أ.د. عبد المجيد زعلاني، أستاذ، جامعة الجزائر1، رئيس المجلس العلمي لـ م ب ق ق.
أ.د. محمد الأمين بن الزين، أستاذ، جامعة الجزائر1.
د. أحسن بوسقيعة، أستاذ بالمدرسة العليا للقضاء ومحامي ومستشار بالمحكمة العليا سابقا.
أ.د. محمد الصغير بعلي ، أستاذ، جامعة باجي مختار، عنابة.
أ.د. عبد الحميد عمارة، أستاذ، جامعة الجزائر1.
أ.د. تونسي بن عامر، أستاذ، جامعة الجزائر1.

لجنة القراءة:
أ.د. عبد المجيد زعلانى، جامعة الجزائر1، رئيس المجلس العلمى لـ م ب ق ق.
أ.د. الطيب زروتي ، جامعة الجزائر1.
أ.د. عبد القادر البقيرات، جامعة الجزائر1.
أ.د. محمد الصغير بعلى ، أستاذ، جامعة باجى مختار، عنابة.
د. زيدومة درياس، أستاذة، جامعة الجزائر1.
أ.د. العايش نواصر، أستاذ، جامعة باتنة.
أ. فريد بن بلقاسم ، محامي، وعضو فى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
د. نور الدين بن الشيخ، أستاذ، جامعة سطيف.
د. عبد الرحيم لنور، أستاذ، جامعة الجزائر1.
أ.د. عبد الحميد عمارة، أستاذ، جامعة الجزائر1.
د. نور الدين باكلي، موثق.
ياقوت أكرون، جامعة الجزائر1، أستاذة بالمدرسة العليا للقضاء.

رئيس التحرير: أرزقى سى حاج محند، قاضى، باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

لجنة التحرير: عبد الحفيظ جرير، الشريف جعاد، رفيقة حجايلية، علاوة حليمى، طارق كور، جيلالى جنادى، حدة زعموم: قضاة، باحثين بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الأمانة التقنية: هديل سويسي، متصرفة إدارية بمركز البحوث القانونية والقضائية.

المركز في سطور

مركز البحوث القانونية والقضائية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت سلطة السيد وزير العدل حافظ الأختام، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذى رقم 06-338 المؤرخ فى 24 سبتمبر 2006. دُشّن سنة 2008 وشرع فعليا فى أعماله ابتداء من سنة 2009.

من مهامه القيام بالدراسات القانونية والقضائية، تقديم الاستشارات، تنشيط وتشجيع الدراسات والبحوث، تنظيم التظاهرات العلمية، المساهمة فى عصرنة العدالة وضمان نشر الأعمال المنجزة.

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز البحوث القانونية و القضائية

التحكيم التجاري الدولي والإشكالات التي يثيرها

مداخلات اليومين الدراسيين

المنظمين من طرف

مركز البحوث القانونية والقضائية

بالجزائر العاصمة

في 14 مارس 2016 حول إشكالات التحكيم الدولي

و 06 نوفمبر 2016 حول التحكيم التجاري الدولي: الجوانب العملية

الفهرس

كلمة مدير المجلة..... 7

1. أنواع العقود الخاضعة للتحكيم التجاري الدولي 11

- التحكيم وعقود الدولة (باللغة العربية)،
نور الدين بن الشيخ، أستاذ بجامعة سطيف 13
- التحكيم التجاري الدولي و عقود الطاقة،
عز الدين بوجلطي ، أستاذ بجامعة الجزائر 1..... 23
- التحكيم في مادة الاستثمار (باللغة الفرنسية)،
فريد بن بلقاسم، عضو مركز الوساطة والصلح والتحكيم لدى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة 51

2. الجوانب العملية للتحكيم التجاري الدولي 63

- إشكالات التحكيم الدولي: الوضعية الراهنة (باللغة الفرنسية)،
محمد شملول، رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية التابعة لغرفة التجارة الدولية 65
- ملاحظات حول التحكيم التجاري الدولي (باللغة الفرنسية)،
حسيبة بن صفة، العون القضائي للخزينة، وزارة المالية 71

3. فعالية ونوعية التحكيم التجاري الدولي 81

- الآليات القانونية المجسدة لفعالية التحكيم التجاري الدولي (باللغة العربية)،
عز الدين بوجلطي، أستاذ بجامعة الجزائر 1..... 83
- استقلالية وحياد المحكم والالتزام بالتصريح (باللغة الفرنسية)،
عمرو الزاهي، أستاذ بجامعة الجزائر 1..... 103

4. تنفيذ الأحكام التحكيمية الدولية 111

- إشكالات تنفيذ الأحكام التحكيمية التجارية الدولية (باللغة العربية)،
نور الدين بكلي، موثق، أستاذ بجامعة بومرداس سابقا 113
- حكم التحكيم الدولي: بين التنفيذ أو البطلان، على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية (باللغة العربية)،
رفيقة حجايلية، قاضية، باحثة بمركز البحوث القانونية و القضائية 139

5. التحكيم التجاري والاجتهاد القضائي 149

- التحكيم التجاري الدولي على ضوء الاجتهاد القضائي،
محمد مجبر، رئيس الغرفة التجارية والبحرية بالمحكمة العليا 151
- إشكالات تنفيذ قرارات التحكيم التجاري الدولي،
حكيمة بعطوش، مستشارة بالمحكمة العليا 161

كلمة مدير المجلة

التحكيم التجاري الدولي
و الإشكالات التي يثيرها

الدكتور أحمد الشافعي
المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية

أصبح التحكيم التجاري الدولي اليوم في العالم بأسره عنصرا من العناصر الأساسية للنظام القانوني الذي يحكم ويؤطر مشاريع الاستثمار والتنمية والتجارة الدولية. وقد ازدادت أهميته مع نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كما شهد قفزة نوعية مع ازدياد الاستثمارات الأجنبية التي توسعت في السنوات الأخيرة، الشيء الذي نتج عنه بروز عدة نزاعات بين الدول المضيفة للاستثمارات والشركات الأجنبية المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية والتنموية والتبادلات التجارية الدولية، عرضت على هيئات التحكيم للفصل فيها. كما ازداد الاهتمام بالتحكيم التجاري الدولي في الجزائر في الفترة الأخيرة من طرف السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين ورجال القانون ووسائل الإعلام بسبب انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق وازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعاملات التجارية الواسعة، الشيء الذي أدى إلى لجوء الأطراف إلى التحكيم التجاري الدولي عند نشوب نزاعات بخصوص إبرام و تنفيذ العقود المتعلقة بهذه المعاملات التجارية و صدور أحكام بشأنها.

وقد خصص قانون الإجراءات المدنية والإدارية فصلا كاملا للتحكيم التجاري الدولي (م. 1039 إلى 1061. ق. إ. م. إ).

ورغم تباين مواقف رجال القانون والمختصين وبعض الدول والهيئات الوطنية والإقليمية من التحكيم التجاري الدولي وحتى معارضة البعض له، فإن هذه الطريقة القانونية البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ عقود الاستثمار والتجارة الدولية المبرمة بين الدول والشركات التجارية الدولية تبقى الغالبة والمفضّلة لدى هذه الشركات التي تحرص على إدراج شرط التحكيم في العقود التي تبرمها مع الدول حفاظا على مصالحها المالية المعتبرة وخوفا من الذهاب إلى الجهات القضائية الوطنية التي ترى أنها ليست مؤهلة للفصل في مثل هذه المنازعات لأنها لا تستجيب لبعض الشروط التي ترى أنها أساسية عند الفصل في هذا النوع من القضايا، مثل السرية والسرعة في الفصل واستقلالية القضاة وعدم انحيازهم وخبرتهم لمعالجة مثل هذه النزاعات، بالإضافة إلى ضخامة المبالغ المالية موضوع النزاع وقابلية أحكام الجهات القضائية لطرق الطعن مما يتسبب في طول مدة الفصل في النزاع.

ويمكن نعت التحكيم الدولي بأنه قضاء مواز لقضاء الدولة حيث أصبح قضاء أساسيا وأوليا للتجارة الدولية، بتشكيلته وقواعده وإجراءاته التي تختلف عن تلك التي تتبع أمام المحاكم العادية للدولة. إذ من بين أهم مميزات التحكيم التجاري الدولي قدرة أطراف النزاع على تسيير إجراءات التحكيم واختيار مكان التحكيم والقانون المطبق وتشكيلة محكمة التحكيم التي تفصل في النزاع المطروح، والتي يمكن أن تكون مشكلة من محكم واحد، أو أن تكون تشكيلتها جماعية.

وكما يمكن اختيار المحكّمين من قبل أطراف النزاع، يمكن اختيارهم أو تعيينهم أيضا من طرف الجهة القضائية الوطنية أو مراكز التحكيم الوطنية أو الدولية بتفويض من أطراف النزاع إذا لم تتوصل هذه الأخيرة إلى ذلك. حيث أن لمراكز التحكيم في الغالب قائمة للمحكّمين يختار من بينهم الأطراف أكثرهم كفاءة لحل نزاعهم. وأحكام التحكيم ملزمة للطرفين، وهي غير قابلة للاستئناف بصفة عامة، وتكون قابلة للتنفيذ إما اختياريًا أو بعد مهرها بالصيغة التنفيذية من طرف القاضي الوطني المختص، الذي يجد نفسه مطالبا بالتأكد من عدة مسائل قد تكون عائقا للاعتراف بالحكم التحكيمي الدولي وتنفيذه. كما يثور الإشكال بخصوص السلطات التي يتمتع بها القاضي الوطني في مجال مراقبة الحكم التحكيمي وإمكانية مراجعته أو تقرير بطلانه.

لقد ترتب على عقود الاستثمار الواسعة التي تبرمها الجزائر والعقود التجارية العديدة التي تتم بين الجزائر والشركات التجارية الدولية نشوب نزاعات بين أطراف العقد اقتضت اللجوء بشأنها إلى التحكيم الدولي.

إن موضوع التحكيم الدولي يثير الكثير من الإشكالات خاصة في جانبه التطبيقي، مما يتطلب إعطاءه كل العناية والاهتمام والنظر إليه نظرة موضوعية ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات التي يطرحها، وهو السبب الذي قام من أجله مركز البحوث القانونية والقضائية بتنظيم يومين دراسيين حول الموضوع، الأول بتاريخ 14 مارس 2016 تحت عنوان "إشكالات التحكيم التجاري الدولي". والثاني بتاريخ 06 نوفمبر 2016 بعنوان "التحكيم التجاري الدولي: الجوانب العملية"، واللذين نشطهما أساتذة جامعيون وقضاة من المحكمة العليا ومختصون في التحكيم التجاري الدولي وإطارات في مؤسسات قانونية، وذلك بهدف تسليط الضوء على هذا الموضوع الحساس وما يثيره من إشكالات وما يطرحه من تساؤلات ميدانيا.

وتعميما للفائدة ارتأى مركز البحوث القانونية والقضائية جمع هذه المداخلات ونشرها في عدد خاص بمجلة المركز، والتي تتمحور حول المسائل القانونية التالية:

أنواع العقود الخاضعة للتحكيم التجاري الدولي وطبيعتها القانونية، وما تثيره من إشكالات.

الجوانب العملية للتحكيم التجاري الدولي.

فعالية ونوعية التحكيم التجاري الدولي.

تنفيذ أحكام التحكيم الدولي، وهو الموضوع الذي تنصب حوله العديد من الإشكالات القانونية والعملية التي تثار من طرف الدولة المضيفة للاستثمار أو الشركات الأجنبية. حيث تثار على سبيل المثال مسألة قابلية حكم التحكيم للتنفيذ وكذا مسألة وجود وصحة اتفاقية التحكيم بالإضافة إلى مسألة النظام العام.

التحكيم التجاري الدولي والاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ذو الصلة، الذي يخص إشكالات متعلقة بالاختصاص وتقدير مدى توفر الشروط الشكلية والموضوعية قبل إصدار الأمر بتنفيذ الحكم التحكيمي الأجنبي، كما تتطرق قرارات المحكمة العليا إلى مسألة التدابير التنظيمية التي يمكن اتخاذها من طرف القاضي الاستعجالي.

إن نشر هذه المداخلات الخاصة بإشكالات التحكيم التجاري الدولي يندرج في إطار مساهمة مركز البحوث في إثراء النقاش وجلب الاهتمام لهذا الموضوع الذي هو في صلب اهتمامات الدول المضيفة للاستثمارات والشركات الأجنبية المستثمرة فيها، وما يثيره من إشكالات قانونية وعملية تتطلب الإلمام الواسع به و بآثاره.